الباحثة: غنية عباس كلية الحقوق جامعة البليدة 2

أثر العامل الاقتصادي في تمركز الكولون بمتيجة

مقدمة:

الجزائر بلد زراعي، هذه حقيقة قديمة لا تحتاج إلى تدعيم، ولكن الجديد في الأمر هو أنّ مؤرخي الاستعمار يدّعون بأنّ المعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي وجعلوا منها تربة خصبة، لأنّ هؤلاء المؤرخين يتناسون أو يتجاهلون ما ورد في تقرير السيد[1] "تادنة" الذي قدمه لسلطات الإمبراطورية الفرنسية في أيام عزها والذي جاء فيه "أنّ مناخ الجزائر جميل وأنّ أراضيها طيبة"، توجد بها مزارع شاسعة وسهول فسيحة تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند، بالإضافة إلى ما ينبت في أراضي أوروبا، أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة، ويبدو كذلك أنّ هؤلاء المؤرخين لم يطلعوا على ما أورده السيد "شالر"[2] في كتابه "لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية" إذ يؤكد بأنّ سهول متيجة تعتبر من أحسن الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرًا لمناخها وخصوبتها وموقعها إذ تمتد على مساحة قدرها بالتقريب 330 ميلا مربعًا.

ونظرًا لما تملكه الجزائر من إمكانيات وموقع جغرافي هام، أصبحت محل أطماع المستعمر الفرنسي، وعليه نهدف من خلال دراستنا حول أثر العامل الاقتصادي في تمركز الكولون بمتيجة، التطرق إلى الواقع الاقتصادي بمتيجة قبيل الاحتلال، وكذا الخلفية الاقتصادية للاستعمار الفرنسي، كما نتناول السياسة الاقتصادية التي اتبعتها فرنسا في استنزاف الثروات بمتيجة، وأخيرًا البحث في انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري.

1–الواقع الاقتصادي بمتيجة قبيل الاحتلال:

متيجة هي التسمية التي تطلق على مجموعة سهول في المنطقة الوسطى من شمال الجزائر، جنوبي العاصمة، كانت تعرف قديمًا "بقزرونة" [3] تشتهر بخصوبة أراضيها الزراعية، تزيد مساحتها عن 1300 كلم^2، كانت قبل الاحتلال عبارة عن مستنقعات مائية.

إضافة إلى ما سبق ذكره كانت تتمتع منطقة متيجة بإمكانيات اقتصادية ضخمة قبيل الاحتلال، تتميز بخصوبة أراضيها، تدر أنواعًا مختلفة من الحبوب والخضر والفواكه، وقد اشتهر سهل متيجة بإنتاج البرتقال والعنب، وإنتاجه يسد حاجات العاصمة، وقليلاً من إنتاجه فقط كان يصدر إلى الخارج[4].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ سهل متيجة يحتوي على عدّة مزارع كبيرة للدولة وأخرى للخاصة. وتذكر بعض المصادر أنّه كان للدولة حوالي 12 مزرعة في متيجة تحتوي كل منها على 60 أو 80 زوجًا من البقر وهي التي كانت توفر الحليب والزبدة والجبن إلى العاصمة وكان هناك عمال زراعيون يأخذون خمس المحصول[5].

وما يتميز به سهل متيجة أنّه قريب من المدينة ولأنّ فيه مزارع ومواني‌ء غير بعيدة عن ضواحي الجزائر التي يزرع فيها القطن وهي زراعة منتجة لا يزرعها العرب[6].

أما فيما يخص الصناعة فقد اشتهر سكان البليدة في صناعة قماش المناديل والتي تباع في مدينة الجزائر[7].

2–الخلفية الاقتصادية للاستعمار الفرنسي:

لقد كان للفراغ الذي أحدثه انهيار الدولة الجزائرية أمام قوات الاحتلال أن أوجد حالة من الاضطراب، لكن سرعان ما تبلور اتجاه عام شمل جميع مناطق

البلاد، يدعو إلى مجابهة العدو والتصدي له بقوة السلاح، في هذا السياق تندرج مقاومة سهل متيجة وسلسلة من المقاومات الشعبية.

فبعد أن احتل الفرنسيون الجزائر العاصمة يوم 05 جويلية سنة 1830، بتوقيع الداي حسين، معاهدة الاستسلام انطلقت المقاومة الشعبية المسلحة في سهل متيجة مباشرة كنتيجة لفشل المقاومة الرسمية(8).

ومن أسباب المقاومة نذكر:

1–أسباب المقاومة:

- رفض سكان متيجة للاحتلال الفرنسي الذي بات يهددهم لاسيما بعد سقوط مدينة الجزائر.
- الأضرار التي لحقت سكان العاصمة جرّاء الاحتلال، حيث صودرت الأملاك الخاصة والعامة، واستبيحت المساجد والأعراض.
- محاولة الجيش الفرنسي التوسع خارج مدينة الجزائر نحو سهول متيجة الغنية بثرواتها الزراعية والحيوانية.

2–مراحل المقاومة:

مرت المقاومة في متيجة بعدة مراحل واجه فيها السكان القوات الاستعمارية في مقاومة عسكرية عنيفة تجندت لها كل فئات الشعب بدعوة من شيوخ أوطان متيجة الذين دعوا إلى تنسيق الجهود لمقاومة الكولون ومنعهم من التوسع داخل أراضي الوطن، وكان من أشهر شيوخ المقاومة في هذه المرحلة الأولى الشيخ الحاج سيدي السعدي الشهير بورعه ومحمدين زعموم(9).

وكانت أولى المواجهات قد وقعت حين شنت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال "دوبرمون" حملة على مدينة البليدة في 23 جويلية 1830، بغرض فك الحصار الذي ضربه أهل متيجة على الجيش الاستعماري في مدينة الجزائر، إلاّ أنّ

المقاومين هزموا جيش دي بورمون وأفشلوا أول محاولة فرنسية لاحتلال مدينة البليدة، وتتالت الحملات الفرنسية على المناطق الاستراتيجية في سهل متيجة كالبليدة، والقليعة، وسوق علي، مستعملة وسائل الترهيب والترغيب مثل مذبحة البليدة التي راح ضحيتها العديد من سكان أهل البليدة والتي ارتكبها في حقهم السفاح الجنرال الدوق رفيقو، ورغم هذه الأساليب الوحشية وتكرار الحملات العسكرية لم يتمكن الفرنسيون من فرض سيطرتهم على سهل متيجة إلاّ بعد معركة وادي العلايق.

إضافة إلى ما سبق ذكره، يندرج الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، بصفة عامة، ومتيجة بصفة خاصة، والذي استفحل خطره بعد الثورة الصناعية الحاجة إلى الموارد الأولية أو الأسواق التجارية ومجالات استغلال رؤوس الأموال، فاتجهت دول أوروبا لاحتلال دول إفريقيا وآسيا لتحقيق أهدافها[10].

ولعل أهم الأسباب أو السبب المباشر، حادثة المروحة وملخصها أنّ الداي حسين حدد في 29 أفريل 1827 وبمناسبة عيد الأضحى أثناء حفل استقبال أقامه للقناصل الأجانب المعتمدين في الجزائر، جدد طلبه من فرنسا تسديد ديونها للجزائر عبر قنصلها دوفال (Duval) وسأله عن سبب تجاهل ملكها لرسائله لكن رد القنصل كان وقحًا، فأشار إليه الداي بمروحة كانت بيده أمرًا إياه بالخروج، وقد ادعى دوفال في تقريره إلى حكومته بأنّه ضربه ثلاث مرات أما الداي فقد قال: بأنّه ضربه لأنّه أهانه، وتذهب رواته أخرى أنّ الضرب لم يقع أصلا ولكن وقع التهديد بالضرب[11].

ومن أكثر الأسباب أيضا المرشحة لاحتلال الكولون لمنطقة متيجة والتي كانت أسبابها اقتصادية أكثر منها سياسية، أنّه مع بداية الحرب العالمية الثانية في نهاية صيف عام 1939 كانت فرنسا ضعيفة في بلادها في الجزائر، فلا حكومة قوية ولا جيش على أهبة الاستعداد معنويًا ورغم التحصينات على الحدود الشرقية فإنّها لم تجد فتيلا أمام قوات هتلر الخاطفة[12]، أما في الجزائر فإنّ فرنسا لم

تستطع أن تجد حلا لمشاكلها فالأحوال الاقتصادية كانت تنذر بالمجاعة ومطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق، وأيضا القوانين الاستثنائية لم تجد أذنا صاغية في البرلمان الفرنسي، كما فشلت مشاريع الإصلاح التي تقدم بها بعض الفرنسيين مثل مشروع فيوليت.

3–السياسة الاقتصادية التي اتبعتها فرنسا في استنزاف الثروات بمتيجة:

1–السياسة الاقتصادية الكولونية:

صحيح أنّ سلطات الاحتلال قد استصلحت بعض المستنقعات القريبة من العاصمة لكنّها لا تمثل شيئًا بالمقارنة مع ملايين الهكتارات من الأراضي الخصبة التي اغتصبتها سواء من أملاك الدولة الجزائرية أو من أملاك الأعراش والخواص، ثم وزعتها على الكولون المرحين من الجيش أو المرافقين له وعلى عدد من الشركات الفلاحية التابعة لمختلف المؤسسات الفرنسية في المتربول[13].

كما عملت على:

ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا وذلك بإلغاء النقود الجزائرية العثمانية وصك نقود فرنسية في 1851 وفتح أسواق الجزائر أمام المنتجات الفرنسية وشجعت في مرحلة لاحقة زراعة الكروم لإنتاج الخمور على حساب الحبوب وإنشاء سكك حديدية بين المناجم وإلى التصدير لتسهيل استخراج المعادن وتصديرها خامًا إلى فرنسا[14].

نزع الأرض من الجزائريين، بضم الأوقاف الإسلامية والأراضي المشاعة، والغابات والمراعي إلى أملاك الدولة وتحويل الكولون المستنقعات المائية بمتيجة إلى مزارع للحمضيات والعنب[15]، كما أنشئوا حضائر لتربية الماشية وإنتاج الحليب ومشتقاته، وأوحى برتقال المنطقة لطبيب إسباني لصناعة مشروب اشتهر فيما بعد

"أوروبجينا" وبعد الدراسات الفلاحية، تأتي الدراسات التاريخية التي تقر بأنّ لسهول متيجة دور كبير في استعمار فرنسا للجزائر.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فرض "الدوق دور فيكو" [16] على سكان المنطقة ضرائب كتلك التي كانت يفرض عليهم في عهد حكومة الأتراك، فكانوا يقولون أنّهم دفعوا الضرائب للأتراك مقابل قيامهم بتهدئة البلاد وتأمين الطرق وحمايتهم، فطلبوا من الكولون أن يفعل ذلك وبالتالي يدفعون لهم الضرائب، والأكثر من ذلك إجبار السكان على دفع الضرائب، خاصة بعد أن حرموا من الفلاحة التي هي من أهم وسائل عيشهم، وحتى إذا دفعوا الضرائب فإنّهم لن يحصلوا على أمن الطرق ولا على الحماية التي وعدوا بها.

فرض دفع الضرائب على سكان البليدة الذين اضطهدوا وأجبروا على دفع ضرائبهم بعد أن خضعوا للفرنسيين[17].

تشجيع هجرة الأوروبيين بتقديم الأرض والقروض بأيسر الشروط وبناء المرافق الضرورية للإستيطان كالمستوطنات [أولها في بوفاريك سنة 1836م] والطرق والسدود وأقنية الري، فارتفع عدد المعمرين من 25000 في 1839 إلى 110000 في 1847، و220000 معمر سنة 1866م[18].

1–التنظيم الاقتصادي:

قامت فرنسا منذ بداية الاحتلال بإتلاف وثائق ملكية الأراضي، واستولت على أراضي الحكومة والأوقاف الإسلامية وغيرها بالقوة، وضمتها لأملاك الدولة تمهيدا لتوزيعها على المعمرين ثم عمدت في مرحلة لاحقة إلى محاولة إعطاء الصفقة القانونية لتلك العمليات فأصدرت حملة نقل ملكية ومصادرة قوانين أهمها:

مرسوم 21 جويلية 1846: فرض على كل مالك أرض جزائري حيازة وثائق تثبت ملكيته، وإلى ضمت أرضه إلى أملاك الدولة.

مرسوم 16 جوان 1851: سحب ملكية أراضي العروش وترك لها حق الانتفاع لها فقط.

قرار 30 مارس 1871: جاء بعد ثورة المقراني، ونص على مصادرة أراض ي كل من قام بناشطات معادية لفرنسا.

قانون 26 جويلية 1873: فرض إقامة الملكية الفردية على أراضي العروش التي لم تتمكن فرنسا من ضمها إلى أملاك الحكومة (لتسهيل انتقالها للمعمرين بالبيع أو التهديد) ثم بعثها قوانين أخرى أدت كلها ارتفاع مساحة أراضي الكولون.

4–انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على منطقة متيجة والمجتمع الجزائري:

إنّ سهل متيجة يكاد مملوكًا من طرف سكان مدينة الجزائر وحدهم، أما معاش سكان المتيجة ومن وادي جر ومليانة[19]، وعندما لا تكون الغلل كافية يلجأون جميعًا أو إلى المناطق الغربية، وبعد مجيء الكولون ارتفعت الأسعار وقلت الموارد في هذه المنطقة، بكيفية ملموسة وأصبحت الطرقات غير آمنة، مما جعل سكان الغرب لا يسلكونها كما كانوا يسلكونها في السابق، إنّ هذا الخطر قد ظهر خاصة بعد اعتقال مرابط القليعة الذي هو أكثر المرابطين تأثيرًا في هذه المنطقة والذي كان يحمي المسافرين، ويدفع السكان البعيدين إلى الاتيان ببضائعهم وذلك بأن يحفظهم من جميع أنواع الشتم، فأصبح اعتقال هذا المرابط يسبب ضرر على المنطقة. لاسيما وأنّ اعتقاله غير شرعي، وإنّ براءة الشيخ لا يشك فيها أحد ولكن اعتقاله استمر وفرضت عليه غرامة مجحفة قدرها مليون، فأغاظ هذا التصرف الجائر جميع سكان المنطقة إلى درجة أنّه لم يعد لديهم أي استعداد للاتحاد مع الكولون الذين صاروا ينظرون إليهم كمغتصبين[20].

وبالتالي، باع أهالي هذا المرابط كل ما يملكون من ماشية وخيل وأراضي وحبوب ولم يتمكنوا إلاّ من جمع عشرة فرنك، وعلى الرغم من دفع هذا المبلغ، واستحالة الحصول على أكثر من ذلك، فإنّ اعتقال قائدهم ووالدهم ما يزال مستمرًا، وهذا هو السبب الذي دفع المؤلف الدكتور الجزائري حمدان بن عثمان خوجة للقول أن سكان متيجة تألموا من هذا الوضع، وبأنّ فلاحتهم قد توقفت كما انقطعت وسائل عيشهم الأخرى، لأنّ هذا القائد هو حامي الفلاحين في هذا السهل، وهو نفسه واحد منهم، وعلى فرض هؤلاء السكان سيحصلون إلى الفرنسيين، فإنّ وسيلة عيشهم محصورة في بيع البقر والدواجن، لأنّ عرب الجبال يتحكمون في هذا السهل، بحكم موقع المنطقة الطبوغرافي، وما في حوزة السكان منها يستعمل للركوب ولنقل السلع وحرث الأرض، وعندما يصل أهالي هذه الناحية، مدينة الجزائر، يُعرفون بكل سهولة نظرا لما عليهم من جهد وتعب، ذلك لأنّهم لا ينقصون تغذية فحسب، ولكن الغداء الذي يتناولونه لا ينفع كثيرًا بل هو غداء مضر[21].

وعليه عانى سكان الجزائر بصفة عامة ومنطقة متيجة بصفة خاصة من المجاعة والأمراض وقلة المساعدات وكان الجفاف كثيرًا ما يتسبب في نكبات لا تحصى، وكثيرًا ما كانت النكبات الطبيعية تنزل بالسكان فلا يستطيعون لها ردًا ولا مواجهة كما لا تستطيع السدود القليلة الضعيفة التي أقامها الريفيون أن تخفف من عودة النكبات التي تحل بهم، فكانت أغنامهم ومنازلهم وحرثهم عرضة لغضب الطبيعة وكانت مظاهر ووسائل الزراعة تتمثل في المحراث البسيط والمنجل للحصاد، وفرشاة لجمع بقايا الزرع، كما كانت مخابيء [22] تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل لأجر، أما الإنتاج فقد كان يتم سنة بعد أخرى لقلة الوسائل وانعدام السماد.

كما اضطر جميع السكان للهجرة أخذين ثرواتهم إلى الجبال المجاورة ليكونوا في مأمن من سائر أنواع العدوان ولم يبق إذن سوى الضعفاء والبؤساء وهم لا يقدرون على حرث الأرض.

وبفعل عمليات الاغتصاب تلك تحول الفلاحون الجزائريون الذين كانوا قبل الاحتلال، يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان إلى مجرد خماسين أو أجراء موسمين أو إلى أناس عاطلين تمامًا عن العمل [23] يعيشون من التسول أو من الأعشاب والنباتات التي تجود بها الطبيعة.

كما عمل الكولون على تحويل معظم الفلاحين الجزائريين إلى آلات تُسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية.

وعلى هذا الأساس فإنّ سنة 1954، وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو وإن تعسفات الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها والتي مست كافة أنحاء الوطن[24].

الخاتمة:

لقد كانت متيجة لعدد من العلماء أمثال أحمد بن محمد الشهاب المتيجي السكندري المالكي، ثم الشافعي والد أبي القسمو المتيجي، الذين تكلموا في هذا السهل الذي يزخر بمجموعة من الثروات التي كانت تنفع الجزائريين في تطوير اقتصادهم قبيل الاحتلال لكن بعد العدوان الكولوني عمل على استنزاف هذه الثروات بكل أنواعها وبالرغم من كل ما ذكر يبقى سهل متيجة أخصب سهول الجزائر وأكبرها ولو يعتمد عليه الفلاحون كما ينبغي يستفيدوا من تربته الخصبة، سوف تحقق الجزائر اكتفاءًا ذاتيا في الإنتاج، دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج، هذا عدا بقية الأراضي الفلاحية التي تزخر بها الجزائر.

قائمة المراجع المعتمدة

أولا: الكتب

1. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، الطبعة الرابعة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
2. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
3. إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.
4. العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، دراسة، من منشورات اتحاد العرب، (د.ب.ن)، 1999.
5. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
6. مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ب.ن)، 2009.
7. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

ثانيا: مواقع الأنترنت

من الموقع:

http://mitidja2009.blogspot.com, vendredi 22 mai 2009, à 03 :48

ثالثا: الوثائق

1. محاضرات في الاحتلال الفرنسي للجزائر.

الهوامش

1. تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، من منشورات اتحاد العرب، (د.ب.ن)، 1999، ص 17.
2. المرجع نفسه، ص 17.
3. مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ب.ن)، 2009، ص 52.
4. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 152.
5. المرجع نفسه، ص 152.
6. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2005، ص 53.
7. المرجع نفسه، ص 53.
8. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 85.
9. من الموقع:

http://**mitidja2009**.**blogspot**.**com**, vendredi 22 mai 2009, à 03 :48

10. ابراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 13.
11. العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسة، الجزء الأول، من منشورات اتحاد العرب، (د.ب.ن)، 1999، ص 17.

12. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1945، الجزء الثالث، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت،لبنان، 1992،ص 173.

13. تاريخ الجزائر المعاصر، ص 17.

14. العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 17.

15. أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 152.

16. حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 52.

17. المرجع نفسه، ص 53.

18. محاضرات في الاحتلال الفرنسي للجزائر، ص 16.

19. حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 50.

20. المرجع نفسه، ص 52-53.

21. حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 53.

22. أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 150.

23. أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 150.

24. العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 19.